

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/10  
12 April 2019  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة التنفيذية  
الاجتماع السادس  
مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

## الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018)

### موجز

في اجتماعها الخامس الذي عُقد في بيروت، يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018، طلبت اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من الأمانة التنفيذية "متابعة إعداد التقرير الدوري بشأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية وتبيان أثر الاحتلال" عليها.

تستعرض هذه الوثيقة، المقتبسة من التقرير الدوري للفترة من تموز/يوليو 2016 إلى حزيران/يونيو 2018، وضع النساء والفتيات الفلسطينيات، والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بمحتويات هذا الوثيقة وإبداء الرأي.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1	..... مقدمة
<b><u>الفصل</u></b>		
<b>أولاً- الوضع السياسي والجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال</b>		
3	7-3	.....
3	5-4	..... ألف- التطورات السياسية
4	7-6	..... باء- الوضع الأمني
<b>ثانياً الحياة تحت الاحتلال</b>		
4	12-8	.....
4	8	..... ألف- القيود على الحركة والتنقل
5	9	..... باء- الإقامة ولمّ شمل الأسر
5	10	..... جيم- هدم المنازل والترحيل القسري
5	11	..... دال- المداهمات الليلية
6	12	..... هاء- الاعتقالات والاحتجاز والسجن السياسي
<b>ثالثاً- اتجاهات ديمغرافية واجتماعية-اقتصادية لدى النساء الفلسطينيات</b>		
6	21-13	.....
6	14	..... ألف- الأمن الغذائي والفقر
6	15	..... باء- التعليم ومحو الأمية
7	16	..... جيم- التشغيل
7	17	..... دال- الصحة
7	18	..... هاء- البيئة والمياه والصرف الصحي
7	19	..... واو- العنف ضد المرأة والفتاة
7	20	..... زاي- الإعلام
8	21	..... حاء- الطفلة
<b>رابعاً- المشاركة السياسية والاجتماعية والأطر القانونية وحقوق النساء الفلسطينيات ...</b>		
8	27-22	.....
8	22	..... ألف- المشاركة والعملية السياسية
8	25-23	..... باء- مواءمة التشريعات الوطنية مع الأطر الدولية
9	26	..... جيم- الآليات الوطنية للمرأة وغيرها من المؤسسات
9	27	..... دال- المجتمع المدني
<b>خامساً- خلاصة</b>		
9	29-28	.....

### مقدمة

1- تستعرض هذه الوثيقة، المقتبسة من تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن الموضوع نفسه<sup>(1)</sup>، وضع النساء والفتيات الفلسطينيات للفترة من تموز/يوليو 2016 إلى حزيران/يونيو 2018، مركزة على التطورات الهامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بحقوق الإنسان. وتصف الوضع السياسي المتقلب في الأرض الفلسطينية المحتلة وانعكاساته على رفاه وحقوق النساء والفتيات، لا سيما الآثار المدمرة للحصار الإسرائيلي على غزة.

2- وتسلط الوثيقة الضوء على الفجوة المتزايدة في مستويات المعيشة فيما بين الضفة الغربية وغزة، حيث أدى الحصار، إلى جانب التصعيد الدوري للعنف والهوة السياسية القائمة منذ أمد طويل، إلى مزيد من التدهور في ظروف معيشة النساء والفتيات. ففي الفترة المشمولة بالوثيقة، استمر الحصار المفروض على غزة وسياسات تصاريح السفر في تفويض الحقوق الصحية للنساء والفتيات. واستمرت سياسات ترخيص البناء التمييزية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية والقدس الشرقية في تفويض حق البناء. ورغم التدابير التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية، استمر العنف ضد النساء والفتيات، ما يشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيقهن لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية. فقد أحرزت دولة فلسطين بعض التقدم في مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وأطلقت خطة العمل الوطنية لدولة فلسطين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في الفترة 2017-2019.

### أولاً- الوضع السياسي والجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال

3- في الفترة من تموز/يوليو 2016 إلى حزيران/يونيو 2018، استمر الاحتلال الإسرائيلي المديد، وما ينطوي عليه من عنف متكرر وانتهاكات متكررة للقانون الدولي، في التأثير سلباً على التقدم في تحقيق حقوق المرأة الفلسطينية السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

#### أف- التطورات السياسية

4- واصلت حكومة إسرائيل انتهاج سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن 2334 (2016). وكرر الأمين العام للأمم المتحدة التأكيد، في شباط/فبراير 2018، على أن البناء الاستيطاني المستمر والتوسع في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأصدر توبيخاً بهذا الشأن<sup>(2)</sup>.

(1) E/ESCWA/ECW/2019/TP.2

(2) SG/SM/18882-GA/PAL/1403

-4-

5- ومنذ عام 2007، فرضت إسرائيل حصاراً على غزة أسفر عن حرمان مليوني نسمة من إمكانية الوصول بحرية إلى العالم الخارجي، وولد ارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة وظروفاً معيشية كارثية. ويتوقع فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن غزة لن تكون، بحلول عام 2020، مكاناً يصلح العيش فيه<sup>(3)</sup>.

### باء- الوضع الأمني

6- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في التدهور. وساد العنف المتصل بالنزاعات، بما في ذلك العمليات العسكرية الإسرائيلية وحملات التفتيش والاعتقال والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن والقوات العسكرية الإسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين والتخويف وهجمات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. وكان لذلك آثار متميزة على النساء والرجال والفتيات والفتيان. وبعد أن انخفض عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والفتيات، مدة ثلاث سنوات، أخذ يواصل الارتفاع منذ بداية عام 2017<sup>(4)</sup>.

7- وفي 30 آذار/مارس 2018، أطلقت على طول السياج الحدودي سلسلة من الاحتجاجات الجماهيرية تُعرف بـ "مسيرة العودة الكبرى" يطالب فيها اللاجئون الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم ورفع الحصار. وردت إسرائيل باستخدام القوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، ما أدى إلى عدد كبير من الإصابات والقتلى بين المتظاهرين الفلسطينيين العزل<sup>(5)</sup>.

### ثانياً الحياة تحت الاحتلال

#### ألف- القيود على الحركة والتنقل

8- في الضفة الغربية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حياة الكثير من النساء والفتيات الفلسطينيات متأثرة بالقيود على الحركة والتنقل. وفي القدس الشرقية، كان الجدار أحد عوامل تعرض النساء للمخاطر. وقد نجم عن انحرافه عن خط الهدنة لعام 1949 حشُر عشرات الألوف من الفلسطينيين المقدسيين خارج الجدار المحيط بالمدينة. ورغم أن القدس لا زالت مركز الإقامة الدائمة للأسر المقدسية التي تعيش في مجتمعات محلية خارج الجدار ورغم أن هذه الأسر تواصل دفع الضرائب البلدية، إلا أن حصولها على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية أصبح أكثر تقييداً. وفي غزة، أدى الحصار إلى تطويق جميع السكان.

(3) United Nations Country Team in the occupied Palestinian territory, *Gaza Ten Years Later* (Ramallah, 2017)

(4) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Humanitarian bulletin: occupied Palestinian territory, May 2018.

(5) A/ES-10/L.23

### باء- الإقامة ولمّ شمل الأسر

9- استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تفويض حق المرأة في الحياة الأسرية وحماية وحدة الأسرة. وفي عام 2016 وحده ألغى وضع الإقامة لـ 95 فلسطينياً، بما في ذلك 41 امرأة و11 طفلاً<sup>(6)</sup>. وفي حزيران/يونيو 2017، جدد الكنيست "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت - 2003)"، الذي يمنع منح الجنسية أو وضع الإقامة لفلسطينيين متزوجين من مواطنين إسرائيليين أو من مقيمين في القدس الشرقية<sup>(7)</sup>.

### جيم هدم المنازل والترحيل القسري

10- تُحوّل مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والسياسات التمييزية في مجال التخطيط المكاني وتقسيم الأراضي إلى مناطق دون حصول الفلسطينيين في المنطقة "ج" والقدس الشرقية على رخص بناء. وسياسات حكومة إسرائيل هذه، وهي انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هي من العوامل الرئيسية للترحيل القسري للفلسطينيين. والسكان الفلسطينيون في القدس الشرقية ومجتمعات البدو والرعي في المنطقة "ج" من الضفة الغربية هم الأكثر عرضة لهذا الخطر. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 حتى 30 حزيران/يونيو 2018، هُدمت في القدس الشرقية وحدها 172 وحدة سكنية بدون ترخيص، ما أثر على 503 أشخاص، و122 وحدة غير سكنية، منها جامع وشركات ومزارع<sup>(8)</sup>. واستمرت سياسة "عمليات الهدم العقابي للمنازل" وأدت إلى تشريد 95 شخصاً<sup>(9)</sup>.

### دال- المداهمات الليلية

11- في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2017 وحدها، جرت عمليات عسكرية إسرائيلية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بمعدل 14 مرة في الأسبوع، وبلغ مجموعها 581 عملية مداهمة<sup>(10)</sup>. ويصاحب التوغلات العسكرية في مخيمات اللاجئين استخدام الغاز المسيل للدموع بشكل متواصل، ولذلك تأثير مدمر على الصحة العقلية والبدنية للسكان، بما في ذلك الحوامل.

(6) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "القدس الشرقية: حقائق ومعطيات 2017"، 23 أيار/مايو 2017.

<https://law.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2017/05/jerusalem-information-23.5.2017.pdf>

(7) Hamoked: Center for the Defence of the Individual, "HaMoked to the HCJ: the Citizenship and Entry into

Israel Law has been extended automatically again, without any change or effort to limit the scope of harm to the Palestinian population living in the country for years; the Law's broad repercussions must be reviewed anew", 15 June 2017.

(8) بيانات "بتسيلم"، متاحة على [https://www.btselem.org/arabic/planning\\_and\\_building/east\\_jerusalem\\_statistics](https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics)

(استرجعت في 7 شباط/فبراير 2019).

(9) المصدر نفسه.

(10) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview - occupied Palestinian territory, November 2017

## هاء- الاعتقالات والاحتجاز والسجن السياسي

12- تؤدي الاعتقالات الجماعية للرجال الفلسطينيين إلى زيادة مسؤوليات المرأة في إعالة أسرته. وللعيب الاقتصادي الأثقل الناجم عن سجن الرجال تداعيات مختلفة على وضع المرأة. فقد يؤدي في حالة بعض الأسر إلى مزيد من التعرض للمخاطر الاقتصادية بل وإلى الإفقار بسبب محدودية إمكان حصول المرأة على فرص اقتصادية، لكنه في حالة أسر أخرى قد يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الجنسين ومركز المرأة في الأسرة، حيث قد تزداد سلطة المرأة داخل الأسرة في غياب الرجل. وفي حزيران/يونيو 2018، كانت هناك 60 امرأة وفتاة من بين 5,900 سجين فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية<sup>(11)</sup>.

## ثالثاً- اتجاهات ديمغرافية واجتماعية-اقتصادية لدى النساء الفلسطينيات

13- تؤكد المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية-الاقتصادية طوال الفترة المشمولة بالتقرير استمرار التمييز واللامساواة بين الجنسين في إعاقة تمتع النساء والفتيات الفلسطينيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

## ألف- الأمن الغذائي والفقر

14- تتعرض المرأة لمخاطر اقتصادية أعلى بسبب اندماجها المحدود في سوق العمل ومواجهتها قيوداً في إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية وعلى الأراضي، وتفاقم ذلك كله قوانين الميراث التمييزية. وكما أفاد برنامج الأغذية العالمي، فإن انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تُعيلها النساء أعلى بـ 15 نقطة مئوية مما بين الأسر المعيشية التي يُعيلها رجال – 36 مقابل 21 في المائة<sup>(12)</sup>. وكانت معدلات الفقر بين الأسر المعيشية التي تُعيلها إناث ويُعيلها ذكور متشابهة نسبياً في عام 2017: 30.6 في المائة و29.2 في المائة على التوالي<sup>(13)</sup>. ومع ذلك، فإن الأسر المعيشية التي تُعيلها نساء هي بين الأسر الأكثر تلقياً للمساعدة من القطاع العام في كل من غزة والضفة الغربية. ومن المرجح أنه بدون هذه الحماية والمساعدة الاجتماعية، سيقع في الفقر عددٌ أكبر من الأسر التي تُعيلها نساء.

## باء- التعليم ومحو الأمية

15- لقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، والآن يفوق عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي عدد الذكور. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كان معدل التحاق الفتيات بالمدارس أعلى باتساق من معدل التحاق الفتيان في جميع الفئات العمرية.

(11) بيانات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، متاحة على

[http://www.addameer.org/statistics?field\\_date\\_of\\_statistics\\_value%5Bvalue%5D%5Bdate%5D=06%2F01%2F2018&field\\_date\\_of\\_statistics\\_value\\_1%5Bvalue%5D%5Bdate%5D=06%2F30%2F2018](http://www.addameer.org/statistics?field_date_of_statistics_value%5Bvalue%5D%5Bdate%5D=06%2F01%2F2018&field_date_of_statistics_value_1%5Bvalue%5D%5Bdate%5D=06%2F30%2F2018) (استرجعت في 7 شباط/فبراير 2019).

(12) WFP/EB.2/2017/7-A/4.

(13) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالم الفقر في فلسطين 2017"،

[http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta\\_poverty2017.pdf?date=16\\_4\\_2018](http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta_poverty2017.pdf?date=16_4_2018).

### جيم- التشغيل

16- رغم ارتفاع معدلات التحصيل التعليمي لدى المرأة، ما زالت إمكانية حصولها على عمل مقيدة للغاية وما زال مستوى مشاركتها في القوى العاملة من بين أدنى المستويات في العالم. وفي الربع الثاني من عام 2018، بقيت الغالبية العظمى من النساء (79.4 في المائة) خارج القوى العاملة، ما يعني أنها لم تكن تبحث عن عمل أو أنها لم تكن منخرطة في أي عمل<sup>(14)</sup>. ومعدلات مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة خصوصاً في القدس الشرقية: ففي عام 2017، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 6.7 في المائة فقط، مقارنة بنسبة مشاركة الرجال التي بلغت 56.4 في المائة<sup>(15)</sup>.

### دال- الصحة

17- تقوّض القيود العديدة التي تفرضها إسرائيل على تنقّل الأشخاص والسلع، بما في ذلك المرضى والعاملين الطبيين والإمدادات الطبية، حق المرأة في الرعاية الصحية، وخاصة في غزة والمجتمعات المحلية "خارج الجدار" في القدس الشرقية والمنطقة "ج" من الضفة الغربية. وما زالت سياسات الاحتلال تؤثر سلباً على المحددات الاجتماعية للصحة والحالة الصحية للسكان.

### هاء- البيئة والمياه والصرف الصحي

18- واصلت غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مواجهة تحديات هائلة تتعلق بالبيئة والمياه والصرف الصحي، ولذلك تأثير سلبي على رفاه النساء والفتيات وتحقيق حقوقهن، كحق الحصول على مياه الشرب المأمونة.

### واو- العنف ضد المرأة والفتاة

19- تعاني النساء الفلسطينيات عبء عنف مزدوج، عنف الاحتلال الإسرائيلي وعنف مجتمعاتهن المحلية. وتؤدي عقود من معاناة المرأة من العنف المرتبط بالاحتلال والهياكل الأبوية للمجتمع الفلسطيني إلى تعريضها لأشكال مختلفة من الأذى في المجالين العام والخاص. وتتعرض النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن مجتمعاتهن المحلية لخطر كافة أشكال العنف، لا سيما العنف الأسري والتحرش الجنسي وما يسمى جرائم الشرف والإيذاء البدني والنفسي واللفظي والحرمان من الموارد والزواج القسري وزواج الأطفال.

### زاي- الإعلام

20- استمر تمثيل المرأة ناقصاً إلى حد كبير في المحتوى الإعلامي الفلسطيني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتميل وسائل الإعلام الفلسطينية إلى تمثيل النساء كضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، في حين يُمثل الرجال

(14) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول، دورة (كانون الثاني/يناير – آذار/مارس، 2018)"، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3134>.

(15) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح 2017 (رام الله، 2018)، <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf>.

كخبراء ومتحدثين رسميين. وعلاوة على ذلك، عندما تمنح وسائل الإعلام الفلسطينية الاهتمام للنساء، فإنها تركز على فئات محددة من النساء، دون النساء الأكثر عرضة للمخاطر، كالمراة الريفية والمراة في المخيمات والقرى البدوية، إذ غالباً ما ينصب الاهتمام الإعلامي على النساء اللواتي يعملن في وظائف ومهن نخبوية<sup>(16)</sup>.

## حاء- الطفلة

21- لا زالت الأطر التشريعية التي تحكم زواج الأطفال مجزأة وغير متسقة. ويسهم عدد من العوامل في استمرار زواج الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة: ارتفاع معدلات الفقر؛ والافتقار إلى تشريعات تحظر زواج الأطفال صراحة؛ والبيئة الإكراهية الناشئة عن سياسات وممارسات الاحتلال.

## رابعاً- المشاركة السياسية والاجتماعية والأطر القانونية وحقوق النساء الفلسطينيات

### ألف- المشاركة والعملية السياسية

22- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تمثيل المراة ناقصاً على جميع المستويات في هيئات صنع القرار، بما في ذلك في مجلس الوزراء والمجالس البلدية ولجان المخيمات والسلوك الدبلوماسي والسلطة القضائية والشرطة. وفي حزيران/يونيو 2018، كانت النساء تشغلن ثلاثة مناصب وزارية من أصل 19 في الحكومة الفلسطينية. وبعد الانتخابات البلدية في عام 2017، بلغت نسبة النساء المنتخبات في المجالس المحلية 21 في المائة. وشكلت الشابات 12.4 في المائة فقط من أعضاء مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية<sup>(17)</sup>.

### باء- مواعمة التشريعات الوطنية مع الأطر الدولية

23- خلال فترة التقرير، اعتمدت الحكومة الفلسطينية "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً". وتبرز المساواة بين الجنسين في هذه الأجندة من خلال الدعوة إلى دمج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات العامة ومشاريع القوانين والخطط والموازنات؛ وتوفير فرص عمل للنساء، وخاصة الخريجات الشابات؛ وضمان وصول المراة بشكل عادل إلى الخدمات القضائية؛ ومكافحة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في جميع جوانب الحياة العامة.

24- ويُنظر إلى انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة (سيداو) على أنه قوة دافعة هامة لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات. وفي حين أن إسرائيل مسؤولة عن تطبيق الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن دولة فلسطين مسؤولة أيضاً عن تطبيقها في إطار سعيها لبناء دولة أكثر إنصافاً للجنسين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دولة فلسطين تقريرها الأولي عن تنفيذ الاتفاقية إلى اللجنة

(16) CEDAW/C/PSE/1، الفقرة 78.

(17) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *المراة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات* (رام الله، 2017)،

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2343.pdf>.

المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وأعلنت التزامها بحظر جميع أشكال التمييز على أساس الجنس واتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك<sup>(18)</sup>.

25- وتجلّى التزام دولة فلسطين القوي بإشراك المرأة على جميع مستويات جهود بناء السلام والأمن في إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 لدولة فلسطين للفترة 2017-2019.

### جيم- الآليات الوطنية للمرأة وغيرها من المؤسسات

26- وزارة شؤون المرأة هي الآلية الوطنية الرئيسية التي تُعدّ استراتيجيات وخطط الحكومة المتعلقة بالمرأة، استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة. كما تعمل الوزارة على مكافحة العنف ضد المرأة وفقاً للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام 2011-2019. وهي رئيسة اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000)، وتصدرت أيضاً، إلى جانب منظمات حقوق المرأة، تطوير الخطة الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية الجنسانية الشاملة لعدة قطاعات والتي تغطي الفترة 2017-2022 كجزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية التي أعدت على أساس **خطة التنمية المستدامة لعام 2030**. وتقود وزارة شؤون المرأة الجهود الجارية لتقدير تكلفة العنف الزوجي في دولة فلسطين بالشراكة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

### دال- المجتمع المدني

27- استمرت منظمات المجتمع المدني في دولة فلسطين بلعب دور حاسم في الدعوة إلى النهوض بحقوق النساء والفتيات. وقدمت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تقارير ظل للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكي تنظر في تنفيذ الاتفاقية من جانب حكومة إسرائيل ودولة فلسطين.

### خامساً- خلاصة

28- سلطت الوثيقة الضوء على الحالة العصبية للنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والأثر المدمر للحصار الإسرائيلي المستمر منذ 12 سنة على غزة والكارثة الإنسانية الناجمة عنه، والتنمية المتعثرة في الضفة الغربية، خاصة في المنطقة "ج" والقدس الشرقية، وأثارها على الصحة وسبل العيش والأفاق الاقتصادية. وتحوّل سياسات الاحتلال الإسرائيلي دون تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الهدف 5 المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، على الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لتعديل التشريعات ومكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

-10-

29- والتعاون في ما بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ضروري لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات. فعلى المجتمع الدولي أن يحاسب إسرائيل على انتهاكاتهما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يدعم دولة فلسطين في جهودها لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للسكان، ولا سيما النساء والفتيات. وعلى الحكومة الفلسطينية أن تواصل عملها في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخطة عام 2030 لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات الفلسطينيات.

-----